وزارة التجارة والصناعة

(الإدارة العامة لشئون الغرف التجارية)

قرار وزارى رقم ٣٧ لسنة ٢٠١٧ «بالتفويض»

باعتماد الحساب الختامى للغرفة التجارية لمحافظة الإسكندرية

وسوق الجملة التابع لها وسوق العامرية للعام المالى ٢٠١٥

رئيس القطاع المفوض فى بعض الاختصاصات بقانون الغرف التجارية

بعد الاطلاع على المادة (٣٢) من القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ بشأن الغرف التجارية وتعديلاته ولائحته التنفيذية ؛

وعلى قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٠٠٩ لسنة ٢٠١٥ بتحديد الوزير المختص والوزارة المختصة فى تطبيق أحكام القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ بشأن الغرف التجارية وتعديلاته ولائحته التنفيذية ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ١٤٩٢ لسنة ٢٠١٧ بشأن التفويض فى بعض الاختصاصات ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٣٩٩ لسنة ١٩٨٦ بشأن اللائحة المالية للغرف التجارية ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٨٤٦ لسنة ٢٠١٠ الصادر بتاريخ ٢٠١٠/٩/٢٢ بشأن اعتماد لائحة شئون العاملين واللائحة المالية للغرفة التجارية لمحافظة الإسكندرية ؛

وعلى ما قرره مجلس إدارة الغرفة التجارية لمحافظة الإسكندرية جلسة ٢٠١٦/٤/٢١ باعتماد الحساب الختامى للعام المالى ٢٠١٥ ؛

وعلى مذكرة الإدارة العامة لشئون الغرف التجارية المؤرخة /١٢/٢٠١٧ ؛

قـــــرر :

مادة ١ - اعتماد الحساب الختامى للغرفة التجارية لمحافظـة الإسكندرية والسوق التابع لها وكذلك سوق العامرية عن العام المالى ٢٠١٥ حيث بلغت جملة الإيرادات مبلغ ٢٧٢٤٨٦١٢,٩٠ ج (فقط سبعة وعشرون مليونًا ومائتان وثمانية وأربعون ألفًا وستمائة واثنا عشر جنيهًا وتسعون قرشًا لا غير) وبلغت جملة المصروفات للغرفة والسوق وكذلك سوق العامرية مبلغ ١٦٦٩٥٥٤٧,١٦ ج (فقط ستة عشر مليونًا وستمائة وخمسة وتسعون ألفًا وخمسمائة وسبعة وأربعون جنيهًا وستة عشر قرشًا لا غير) وبلغت زيادة الإيرادات عن المصروفات مبلغ ١٠٥٥٣٠٦٥,٧٤ ج (فقط عشرة ملايين وخمسمائة وثلاثة وخمسون ألفًا وخمسة وستون جنيهًا وأربعة وسبعون قرشًا لا غير) أضيفت إلى الاحتياطى العام المضاف إليه سوق العامرية الذى بلغ فى ٢٠١٥/١٢/٣١ مبلغ ١٣٧٣٧٠٥٥٢,٥٦ ج (فقط مائة وسبعة وثلاثون مليونًا وثلاثمائة وسبعون ألفًا وخمسمائة واثنان وخمسون جنيهًا وستة وخمسون قرشًا لا غير) .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية .

تحريراً فى ٢٠١٧/١٢/٢٥

رئيس القطاع

المفوض فى بعض الاختصاصات

بقانون الغرف التجارية

أ/ محمود أحمد عبد المجيد